الوحدة اليمنية.. ثمرة مباركة وإنجاز تاريخي مقدس لكفاح شعب مناضل تغلب على الاستبداد والظلم والكهنوت والشمولية..

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
رئيس المؤتمر الشعبي العام

5 سنوات على الانتخابات الرئاسية

مع مرور العام الخامس لانتخاب فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لولاية ثانية بدأت في العام 2006م وتنتهي في العام 2013م، يبقى التأكيد على أن اليمن في تنظيم تلك الانتخابات الرئاسية وضع نفسه مرة أخرى وبشهادة المراقبين الدوليين أمام تحدي إقامة نظام ديمقراطي.. يضمن الانتقال السلمي للسلطة كشرط للاستقرار والتنمية والتقدم الاجتماعي.

أحمد عبدالعزيز

كما أثبتت الانتخابات الرئاسية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م بمشاركة كافة مكونات الطيف السياسي أن اليمن حقق تقدماً ملموساً في مساره الديمقراطي، ووضع نفسه أمام امتحان تطوير اجتماعي واقتصادي يوازي ما حققه في الميدان السياسي.

وكان يوم الاربعاء ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م تاريخياً بمعنى الكلمة كونه سجل محطة جديدة ضمن محطاتنا على مسيرة النهج الديمقراطي والذي جسده اليمنيون بتوجههم الى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية من بين خمسة مرشحين بعد حملة انتخابية شرسة دامت شهراً كاملاً استخدم فيها المرشحون كل اسلحتهم المشروعة والمتاحة للفوز بأكبر منصب على الاطلاق في البلاد.

ورغم أن الجميع يدرك منذ بدء العملية الانتخابية أن الرئيس علي عبدالله صالح هو الاستثناء والضامن للفوز في الانتخابات، لكن صالح رئيس الجمهورية منذ ١٩٧٨ ومرشح المؤتمر الشعبي العام، والذي يستند على قدرته في تدبير شؤون البلاد وقيادتها نحو الاستقرار بعد سنوات من القلق عاشته البلاد منذ إقامة النظام الجمهوري ١٩٦٢م، كان يراهن في العملية الانتخابية على أن يسجل التاريخ على المدى القريب والبعيد تطوير الديمقراطية ونظامه السياسي من خلال رئاسيات تضع بلاده تحت الاضواء والاهتمام خاصة الدولي والاقليمي وهو ما شهدناه خلال السنوات الخمس الماضية.

ومن هنا تركزت المعركة الانتخابية الرئاسية رغم سخونتها على النسبة التي سيفوز بها الرئيس صالح والنسب الاخرى التي سيحصل عليها منافسوه وتحديداً فيصل بن شملان مرشح المعارضة القوي، والامر الذي اضفى على هذه الانتخابات شيئاً من النضج أكثر من انتخابات العام ١٩٩٩م التي سبقتها مما يعني أيضاً أن التجربة الديمقراطية اليمنية في المحصلة وعلى وجه العموم تتطور من تجربة الى أخرى ومن محطة الى محطة جديدة في المسار الديمقراطي.

وما أن خفت جذوة وسعار المنافسة الانتخابية الرئاسية ٢٠٠٦م بُعيد إعلان نتائجها حتى قفز السؤال الملح والمشروع على الشارع السياسي والشعبي، وهو ماذا سيفعل الفائز الرئيس المنتخب علي عبدالله صالح خلال المرحلة التالية وما الذي يمكن ان يقدمه خلال ولايته الجديدة؟ وهل سيلتزم بتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي حاز على ضوئه ثقة الملايين من شعبه؟؟

الرئيس.. تطبيق موفق لبرنامجه وسياسة خارجية متميزة

المشترك.. رفض الحوار وعمق الأزمة حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن

ذلك ما أثبتته السنوات الخمس الأولى من عمر ولاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الثانية والتي بدأها أولاً بتأكيد حرصه على تنقية الاجواء السياسية والعمل على إزالة غبار الحملة الانتخابية وما تركته قساوتها وشدتها على النفوس، خاصة أحزاب اللقاء المشترك التي أوغلت في حملتها الانتخابية على رئيس الجمهورية بحدة تجاوزت الاسس الديمقراطية وشرف المنافسة.

وتالياً استطاع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح خاصة على الصعيد السياسي إعادة الحوار السياسي مع المعارضة أحزاب اللقاء المشترك لإعادة إدماجها في النظام والعمل السياسي على أسس الاحترام والتفاعل الايجابي والمشاركة الواسعة من جميع الاطراف، غير أن أحزاب اللقاء المشترك رفضت كل دعوات الرئيس للحوار وأبت الا أن تصعد الامور وتزيد في تعقيدها حتى وصل الحال الى ما وصل اليه اليوم من أزمة سياسية خانقة لم تشهدها البلاد سابقاً على الاطلاق، ولكنها تبقى ورغم أبوابها الموصدة اليوم في طريقها الى الانفراج وتجاوزها الى غير رجعة طالما ما وجدت الحكمة والحنكة والحصافة التي يتمتع بها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ليضيف إنجازاً جديداً لإنجازاته الكثيرة والكبيرة قبل انتهاء فترة ولايته الثانية في العام ٢٠١٣م.

إجماع شعبي على البرنامج الانتخابي للرئيس

وبمثل ما وضعت الجماهير العريضة ثقتها الكبيرة في فخامة رئيس الجمهورية كرجل لهذه المرحلة الممتدة من ٢٠٠٦م - ٢٠١٣م.. فإن تلك الثقة ايضاً في برنامجه الانتخابي الذي جاء من أجل يمن الغد والمستقبل الافضل الواعد بالخير والعطاء والمنجزات للشعب وأجيالنا القادمة.

وحملت المحاور الرئيسية لبرنامج مرشح المؤتمر فخامة الرئيس والمنبثق من الثوابت الوطنية ومبادئ الدستور كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. منها:

- إدارة حديثة تخدم المواطن وتعزز دولة المؤسسات.
- إدارة اقتصادية حديثة تضمن مستوى معيشياً أفضل.
- مكافحة الفساد خيار ثابت ومسار لا يتوقف
- أرضية ملائمة لبناء معرفي وتعليم نوعي
- مستوى أفضل من الخدمات الصحية
- مشاركة أوسع وتمكين أكبر للمرأة في كافة الميادين
- تعاون وشراكة أوسع مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- تعزيز الدور القومي والاقليمي والمكانة الدولية لليمن

انتخابات رئيس الجمهورية مثلث أهم محطات الديمقراطية

فارق الأصوات أثبت شعبية الرئيس والمؤتمر

من البديهي أن نتائج أي انتخابات كانت تفرز حجم المتنافسين سواء أكانوا أحزاباً أم أفراداً وذلك ما بدا واضحاً وجلياً في الانتخابات الرئاسية التي جرت في بلادنا في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م وأعلنت نتائجها في الثالث والعشرين منه، لتظهر الفارق الكبير والبون الشاسع بين المؤتمر الشعبي العام ومرشحه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح من جهة وبقية المتنافسين من جهة أخرى، بالطبع على رأسهم أحزاب اللقاء المشترك ومرشحهم فيصل بن شملان، والتي أكدت بالارقام والنسب المئوية حجم كل طرف ومدى ثقة جماهير الشعب المعنية أساساً بالتجربة الديمقراطية التي تضعها باختيارها لهذا الطرف أو ذاك في هذا الشخص أو غيره.

وهنا نترك للقارئ والذي يدرك أساساً ويعي - ان يستشف مكانة كل طرف وحزب لدى قلوب الجماهير من خلال نتائج الانتخابات الرئاسية والتي نعيدها هنا فقط للتذكير عسى أن تنفع الذكرى.

ففي لحظة تاريخية من صباح السبت ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٦م أعلن الاستاذ خالد عبدالوهاب الشريف رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء «سابقاً» فوز مرشح المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبدالله صالح بولاية رئاسية جديدة، وذلك وفقاً للنتائج النهائية للاقتراع وانتخابات رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٦م بناءً على محاضر الفرز الموقعة من اللجان الميدانية ومندوبي المرشحين على النحو التالي:

إجمالي من أدلوا بأصواتهم ٦,٠٢٥,٨١٨ صوتاً.
الأصوات الصحيحة: ٥,٣٧٧,٢٣٨ صوتاً.
الأصوات الباطلة: ٦٤٨,٥٨٠ صوتاً.
الفائز بانتخابات رئيس الجمهورية : المؤتمر الشعبي العام ٤,١٤٩,٦٧٣ صوتاً، بنسبة ٧٧,١٧٪.
فيصل بن شملان- «المشترك» ١,١٧٣,٠٢٥ صوتاً .. بنسبة ٢١,٨٢٪
فتحي العزب «مستقل» ٢٤,٥٢٤ صوتاً.. بنسبة ٠,٤٦٪
ياسين عبده سعيد- أحزاب المجلس الوطني للمعارضة.. ٢١,٦٤٢ صوتاً.. بنسبة ٠,٤٠٪
أحمد عبدالله المجيدي: «مستقل» ٨,٣٢٤ صوتاً.. بنسبة ٠,١٥

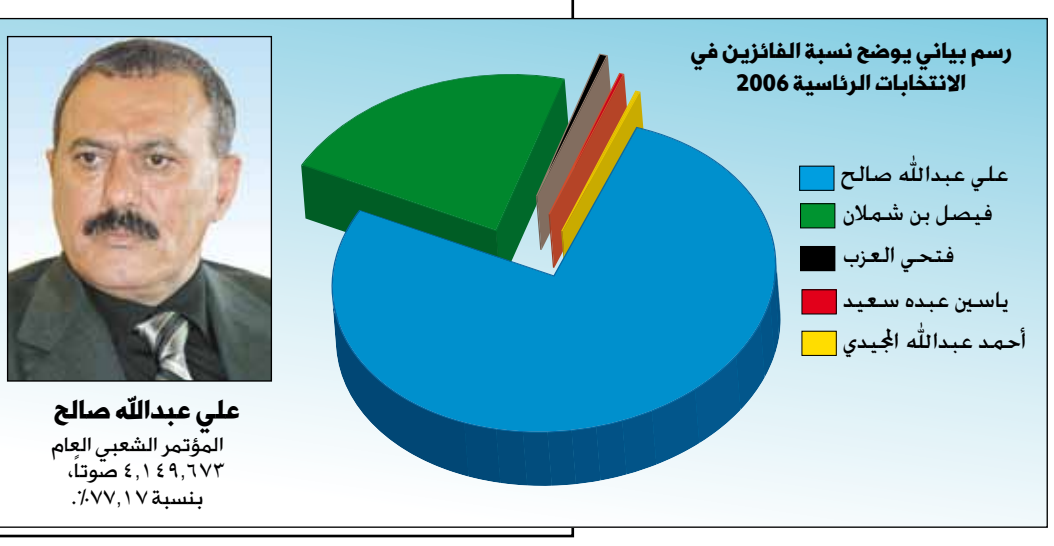

علي عبدالله صالح
المؤتمر الشعبي العام
٤,١٤٩,٦٧٣ صوتاً،
بنسبة ٧٧,١٧٪.

فيصل بن شملان
«المشترك»
١,١٧٣,٠٢٥ صوتاً.. بنسبة ٢١,٨٢٪

فتحي العزب
«مستقل»
٢٤,٥٢٤ صوتاً.. بنسبة ٠,٤٦٪

ياسين عبده سعيد
أحزاب المجلس الوطني للمعارضة
٢١,٦٤٢ صوتاً.. بنسبة ٠,٤٠٪

أحمد عبدالله المجيدي
«مستقل»
٨,٣٢٤ صوتاً.. بنسبة: ٠,١٥٪

وسط اشادات دولية بنزاهتها ونجاحها

فشل «المشترك» في الرئاسية والمحلية دفعه للتشكيك وتفجير الأزمة السياسية

أسامة الشرعبي

على عكس أحزاب اللقاء المشترك التي حاولت وحدها التغطية على فشلها في الانتخابات الرئاسية السابقة التي جرت في سبتمبر ٢٠٠٦م والتي نعيش ذكراها الخامسة هذه الأيام، فإن هذه الانتخابات والتي ترافقت معها الانتخابات المحلية وجدت الاشادة الكبيرة والأمينة من المراقبين الدوليين والمنظمات الدولية التي تابعتها لحظة بلحظة..

ويكفي أن التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في اليمن ٢٠٠٦م، وهي الأكبر والأهم من بين المراقبين قد ذكر أن الانتخابات التي جرت في العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م شهدت عملية انتخابية مفتوحة التنافس وهو ما مثل معلماً في التطور الديمقراطي في اليمن، ولقد استفادت الانتخابات من الاشتراك الكامل لجميع الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكان من العلامات البارزة فيها درجة الحرية التي تمتع بها جميع المرشحين في التجمع والتعبير عن وجهات نظرهم، وبحيث وللمرة الأولى في التاريخ السياسي اليمني والاقليمي يواجه رئيس حالي تحدياً حقيقياً في صناديق الاقتراع.

ويضيف التقرير الأوروبي القول: إنه على الرغم من المصاعب الجغرافية واللوجستية والأمنية الموجودة في اليمن إلاّ أن اللجنة العليا للانتخابات و الاستفتاء أدارت الانتخابات بشكل كفء وتم اقامة الحملات الانتخابية في مختلف أرجاء البلاد.

وذكر التقرير انه كان أمام الناخبين خيار واضح بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، وركزت حملاتهم الانتخابية على مرشحيهم للرئاسة وهما الرئيس الحالي علي عبدالله صالح، وفيصل بن شملان، واعطى كلا الجانبين وعوداً متكررة للجمهور بإجراء انتخابات موثوق بها وسليمة، واجمالا تم تسجيل خمسة مرشحين للمنافسة، وأكثر من ٢٠٠٠٠ مرشح في الانتخابات المحلية وكان مستوى تمثيل النساء منخفضاً بشكل كبير.

وأكد التقرير على أن الحملات الانتخابية كانت نشطة وسليمة عموماً، كما كان الحضور للمهرجانات العامة كبيراً ولم يكن هناك إلاّ القليل من القيود التي مورست..».

كما أشار إلى أن «وسائل الإعلام في اليمن نفذت تغطية مكثفة وايجابية للحملات الدعائية في الانتخابات الرئاسية ومبادرات تثقيف الناخبين وأوفت وسائل الإعلام الرسمية بالتزاماتها بإعطاء وقت مخصص من البث للمرشحين الرئاسيين..».

وذكر التقرير ان عملية الاقتراع في ٢٠ سبتمبر سارت بشكل حسن وسلس رغم وجود عدد من حالات العنف، واجمالاً كانت نسبة المشاركة في الاقتراع ٦٤٪، وقد قيم مراقبو الاتحاد الأوروبي ايجابياً إجراءات الاقتراع في ٨٢٪ من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها.. ورغم ذلك فإن عملية الفرز عموماً سارت بحسب القانون، وان تأخرت بسبب ترتيبات الفرز الاشكالية والتي لم تؤثر في النتيجة النهائية للانتخابات وهي ان المرشح الفائز كان الرئيس علي عبدالله صالح لولاية جديدة مدتها سبع سنوات وتنتهي في العام ٢٠١٣م.

الاتحاد الأوروبي:
الانتخابات اليمنية هي الأولى محلياً واقليمياً